العدالة الاجتماعية وتمثل قيم المواطنة كمسببات لحركية الهجرة غير الشرعية
- ضمن الرباط الاجتماعي في المجتمع الجزائري -

الدكتورة نوال زغينة *
جامعة باتنة 1/ الجزائر
zeghina123@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2019/11/30 تاريخ القبول: 2020/06/07 تاريخ النشر: 2020/01/16

الملخص:

تعد هذه الدراسة النظرية مقاربة لفهم طبيعة العلاقة بين العديد من المتغيرات ومدى مساهمتها في فعل الهجرة غير الشرعية، ببحثها عن طبيعة العلاقة بين الفاعل الاجتماعي والمجتمع، ومدى إحساسه بالعدالة الاجتماعية وكيفية تمثله لقيم المواطنة ضمن الرابطة الاجتماعية في المجتمع، مع الإشارة لبعض ملامح وخصائص المجتمع الجزائري وقد تعددت المتغيرات في هذا المقال كون الظاهرة الاجتماعية ذات خصوصية تتشابك وتتداخل فيها العديد من المتغيرات ويكتسب الموضوع المدروس أهميته من ارتباطه بالواقع اذ اصبح لزاما تدارسه وعدم تجاهل اثاره، لما افرزه من انعكاسات تشكل تهديدا وتنذر بتأزم الواقع، فظاهرة الهجرة الغير شرعية زادت وتيرتها بشكل ملفت، الا انها في الواقع تعد عرضا لواقع مجتمعي، وخلل في البناء الاجتماعي وعليه قبل علاج العرض لابد من علاج المرض ولذا تهدف هذه الورقة البحثية الى الكشف عن الكيفية التي تصبح فيها العدالة الاجتماعية وتمثل قيم المواطنة من الحركيات السببية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، من خلال اتباع المنهج الوصفي، بوصف الظاهرة وتسليط الضوء على مختلف المتغيرات المطروحة للدراسة وخلصت الورقة البحثية الى ان العدالة الاجتماعية وتمثل الافراد لقيم المواطنة تصبح من الحركيات المسببة للهجرة غير الشرعية، في غياب دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية ودور الاعلام المرئي، وهذا ما يعكس تفكك الرباط الاجتماعي من حيث ظهور الفردانية، والعزلة الاجتماعية وغيرها من المشاكل، مما قد يؤدي الى التخلي والانسحاب واللجوء الى الهجرة غير الشرعية للبحث عن البديل المفقود وعليه لابد من فهم أولويات الرباط الاجتماعي، وطبيعة العلاقات في المجتمع من حيث ترتيب وتصنيف الهياكل المعيارية والتركيز على إعادة هيكلة المنظومة القيمية والاخلاقية، لمساعدة الفاعل الاجتماعي على التموقع داخل النسيج الاجتماعي بإعطاء معنى لأفعاله ، فمواجهة مشكلة الهجرة الغير شرعية تستدعي تسطير استراتيجية بعيدة المدى تتطلب تسليط الضوء على العوامل المسببة لهذه الحركية من خلال التركيز على الإصلاحات في المجتمع، هذه الإصلاحات التي يجب ان توجه لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع والاهتمام بالكيفية التي يتمثل بها الافراد واقعهم الاجتماعي والتي تدعم قيم المواطنة في المجتمع.

كلمات مفتاحية: العدالة الاجتماعية، قيم المواطنة، الهجرة غير الشرعية، الرباط السوسيولوجي.

* د/ نوال زغينة zeghina123@hotmail.fr

Abstract:

This theoretical study is an approach to understand the nature of the relationship between many variables and the extent of their contribution to the act of illegal immigration, by searching for the nature of the relationship between the social actor and society, and the extent of his sense of social justice and how it represents the values of citizenship within the social bond in society, with reference to some features and characteristics of Algerian society The variables in this article have multiplied, because the social phenomenon has a specificity that is intertwined and many variables overlap, and the studied topic acquires its importance due to its connection with reality, as it has become necessary to study it and not ignore its effects, as it reflects the repercussions that constitute a threat Foreshadow the worsening reality, the phenomenon of illegal immigration has increased in a striking way, but in reality it is a symptom of a societal reality, and a defect in social construction, and accordingly, before treating the symptom, the disease must be treated, and therefore this research paper aims to reveal how social justice becomes and represents values Citizenship is one of the causal dynamics of the phenomenon of illegal immigration, by following the descriptive approach, by describing the phenomenon and shedding light on the various variables presented for study, The research paper concluded that social justice and the representation of individuals to the values of citizenship become one of the causes that cause illegal immigration, in the absence of The role of the institutions of socialization and the role of the visual media, and this reflects the disintegration of the social bond in terms of the emergence of individualism, social isolation and other problems, which leads to abandonment and withdrawal and resort to illegal immigration to search for the lost alternative and therefore it is necessary to understand the priorities of the social bond, and the nature of relationships In society in terms of arranging and classifying normative structures and focusing on restructuring the value and moral system, to help the social actor locate within the social fabric by giving meaning to his actions, facing the problem of illegal immigration requires a strategic underline Term requires highlighting the cause of these kinetic factors by focusing on reforms in society, these reforms should be directed to achieve social justice in society and how the attention is by individuals and social reality which supports the values of citizenship in society.

Keywords: Social Justice, Representations of citizenship values, Illegal immigration, Social bond.

مقدمة:

تعد العدالة الاجتماعية الضمان لاستمرار العيش في أي مجتمع، فعليها تقوم المعاملات والعلاقات، وتتحدد مفصلية العلاقة بين الحقوق والواجبات، اذ تعد مرآة تعكس حال المجتمع وتدل على طبيعة الممارسات الموجودة ضمنه، وعلى أساسها يمكن الحديث عن مفهوم المواطنة وكيف يتمثلها الافراد في إطار واقع مبني على جملة من القيم المستمدة من الثقافة المجتمعية وطبيعة الرباط السوسيولوجي السائد.

إن تداول مفاهيم كالعدالة الاجتماعية والمواطنة يرتبط بخصوصية المجتمع، ومجرد طرح الموضوع يتطلب درجة عالية من الشجاعة، فالتحولات والحركية التي يعرفها المجتمع الجزائري ما هي الا صدى لتراكمات وممارسات طويلة، واثار لتغيرات مست الأنساق والبنى الاجتماعية وتسببت في ظهور ضبابية وتأزم الواقع، وبروز ظواهر متعددة وعلى رأسها زيادة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي تعد عرضا لواقع متأزم قد يشير الى تأزم العلاقات في المجتمع والذي تعكسه طبيعة الرباط السوسيولوجي، مما يستدعي ضرورة التدارس لتشخيصها ووصفها والوقوف على مسبباتها واثارها، بتسليط الضوء على احتمالية العلاقات السببية او الارتباطية بين هذه المتغيرات والتي يعكس تعددها خصوصية الظاهرة الاجتماعية وتعقدها وتشابكها في حد ذاته.

وانطلاقا من هذه المعطيات فان الموضوع يكتسب أهميته من ارتباطه بالواقع إذ أصبح لزاما تدارسه وعدم تجاهل اثاره، لما افرزه من انعكاسات تشكل تهديدا وتنذر بتأزم الواقع، تجلت خاصة في ظاهرة الهجرة الغير شرعية التي زادت وتيرتها بشكل ملفت، حيث تعد عرضا لواقع مجتمعي، وخلل في البناء الاجتماعي، فقبل علاج العرض لابد من علاج المرض، فالهجرة الغير شرعية ظاهرة ليست في جوهرها المرض بل هي عرض ونتاج لمشاكل متراكمة وابعاد متداخلة وعليه يجب البحث في المرض الذي يعتقد في هذه الحالة بانه كامن في مفهوم العدالة الاجتماعية في المجتمع من جهة وقيم المواطنة من جهة أخرى والذي يعكس طبيعة الرباط الاجتماعي، ويشير الى علاقة الفاعل بمجتمعه.

وانطلاقا مما سبق يسعى هذا المقال من خلال هذه الدراسة النظرية الى طرح ومناقشة هذا الموضوع من خلال الإجابة عن سؤال هام:

- **كيف تصبح العدالة الاجتماعية وقيم المواطنة التي يتمثلها الافراد من الحركيات السببية المنتجة لظاهرة الهجرة غير الشرعية، ضمن الرابطة الاجتماعية في المجتمع الجزائري؟**

ان فهم طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات تستدعي ضرورة التفكيك ثم إعادة التركيب، لإمكانية الكشف عن احتمالية العلاقات السببية او على الأقل الارتباطية، فما هي مبررات الهجر لوطن يزخر بالعديد من عوامل الجذب والامتيازات التي قد تقل عن المجتمعات التي يقصدها هؤلاء

المهاجرون الغير شرعيون، فالإجابة عن السؤال المطروح تستدعي وصف ومحاولة فهم واقع الظاهرة المدروسة التي أصبحت مشكلة وواقع معاش وليس مسألة ظرفية، من خلال التطرق للإطار المفاهيمي وتحديده وإبراز تجليات العدالة الاجتماعية وكيفية تحقيقها وكذا تمثلات قيم المواطنة في الواقع المجتمعي للوصول في النهاية الى تحديد الكيفية التي تصبح فيها هذه المتغيرات من الحركيات المسببة للهجرة غير الشرعية بتسليط الضوء على العوامل الكامنة والمتمركزة أساسا في طبيعة الرابطة السوسيولوجية في المجتمع الجزائري ومحاولة الإجابة عن السؤال المطروح.

1- الإطار المفاهيمي:

1-1 مفهوم العدالة الاجتماعية:

عند محاولة تحديد مفهوم العدالة الاجتماعية تبرز إشكالية وصعوبة تحديد المفهوم، اذ يتأرجح على متصل يبدأ بالاتفاق على أهمية هذا المفهوم، وضرورة وضع مبادئ وأسس علمية يقوم عليها وينتهي بالإنكار لهذا المفهوم والاقرار بعدم وجوده أو بإشكالية ونمط وجوده في الواقع.

العدل لغة: خلاف الجور، وهو القصد في الأمور، وما قام في النفوس أنه مستقيم، من عدل يعدل فهو عادل من عدول وعدل، يقال: عدل عليه في القضية فهو عادل. وبسط الوالي عدله. (موسوعة الاخلاق، 2019)

لقد أعطيت تعاريف كثيرة لمفهوم العدالة الاجتماعية، لكن تبقى هذه التعريفات مستندة على المرجعية الفكرية والإيديولوجية والعلمية التي ينطلق من خلالها المفكر أو الباحث، ومن بينها تعريف الفيلسوف الأمريكي جون رولز الذي صاغ نظرية العدالة التوزيعية كفلسفة أخلاقية ونظرية سياسية واجتماعية، في كتابه الذي أسماه : " نظرية في العدالة Theory of Justice"،حيث عرفها على أنها" تمتع كل فرد في مجتمع ما بالمساواة في الحصول على الفرص المتاحة للفئات المميزة"، ويرى في هذا الصدد أن الوثيقة الدستورية باعتبارها العقد السياسي والاجتماعي بين الشعب والسلطة ،يجب أن تتأسس على قيمتين، تداول السلطة وتداول الثروة كمتلازمين لا ينفصلان. (رولز، 2009)

كما تعرف العدالة الاجتماعية بأنها: " تعاون الأفراد في مجتمع متحد يحصل فيه كل عضو على فرصة متساوية وفعلية لكي ينموا ويتعلم لأقصى ما تتيحه له قدراته". (بدوي، 1987، صفحة 398)

وتعرف كذلك: " رعاية الحقوق العامة للمجتمع والافراد وإعطاء كل فرد من افراد المجتمع ما يستحقه من حقوق واستحقاقات، والتوزيع العادل للثروات بين الناس والمساواة في الفرص وتوفير الحاجات الرئيسية بشكل عادل، واحترام حقوق الانسان المعنوية والمادية". (المفرجي، 2017، صفحة 23)

كذلك: " هي عملية تحقيق المساواة في الحقوق الاهلية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، دون تمييز استنادا الى الجنس او اللغة او الدين او العقيدة او الموقع الجغرافي او المركز

الاجتماعي او لأي سبب كان، وتوفير فرص متكافئة للجميع بقدراتهم على المنافسة الى اقصى حد ممكن بهدف زيادة مستويات الرفاهية وتقليل حدة التفاوت الاجتماعي، وتخفيض معدلات الفقر والحرمان المادي والثقافي والسياسي وذلك بالمشاركة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع الأهلي، ويساعد على ذلك تنمية القدرات واطلاق الطاقات لكل افراد المجتمع وكذلك مراعاة العدالة في تحمل الأعباء بين الأجيال الحاضرة والمقبلة وتقليل الفروق بين الافراد والجماعات داخل الدولة". (المفرجي، 2017)

وما يمكن استنتاجه من هذه التعريفات أن العدالة الاجتماعية هي عبارة عن نظام اجتماعي اقتصادي يهدف الى تذليل وإزالة الفوارق وتحقيق المساواة بين جميع أفراد المجتمع بمنحهم فرص متساوية من حيث العمل وتوزيع الثروات والامتيازات والحقوق السياسية وفرص التعليم والرعاية الصحية وغير ذلك وبالتالي يتمتع جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الديانة أو المستوى الاقتصادي بعيش حياة كريمة بعيدا عن التحيز وتوفير المعاملة العادلة والحصة التشاركية من خيرات المجتمع للجميع.

2-1 مفهوم تمثل قيم المواطنة:

إن تحديد هذا المفهوم المركب تستدعي ضرورة التفكيك ثم إعادة التركيب وعليه:

1-2-1- مفهوم التمثل:

لغة : " تمثل أو تصور الشيء : توهم صورته وتخيله واستحضره في ذهنه، من مثل له الشيء أي صوره له حتى كأنه ينظر إليه وإمتثله أي صوره ومثلت له كذا تمثيلا، إذا صورته له بكتابة وغيرها، فالتمثل هو استحضار الأشخاص أو الأشياء إلى الذاكرة أو الذهن وتصور له الشيء: صارت له عنده تمثل مشخص أو صورة وشكل"، (اكاديمية علم النفس، 2019) فالتمثل عملية تتضمن استحضار صورة موضوع غائب إلى الذهن أو تشبيه الشيء بآخر أو تقليد الشيء، وهو عملية وضع (استحضار) شيء ما أمام الأعين أو العقل؛ وجعل موضوع غائب (أو مفهوم ما)، محسوسا بفضل صورة، شكل، رمز، دلالة ما، ... الخ".

اصطلاحا: أخذ هذا المفهوم عدة تسميات في المؤلفات الأجنبية، وأهمها "la représentation" و«la conception »، كما أن التمثل في بعض المعاجم يكون إما ترجمة لهذين المصطلحين ، أو يعبر عن مفهوم تكوين الصور الذهنية والجدير بالذكر أن التمثلات يمكن أن تتنوع بتنوع الوسط الاجتماعي الذي ينتمي إليه الفرد، وهكذا نجد فرقا واضحا بين التمثلات إذا انتقلنا من وسط قروي إلى وسط حضري أو من مجتمع تقليدي الى مجتمع حديث، كما يمكن أن تختلف باختلاف المنشأ الاجتماعي للأفراد وانتماءاتهم الاجتماعية.

وفيما يلي عرض لبعض تعريفات هذا المفهوم: التمثل أو التصور في أعمال بياجي هو مجموع التصورات الفكرية التي تتكون لدى الذات حول الموضوع من خلال تفاعلهما، فهذه التصورات هي بمثابة تأويلات تستند على عملية تلاءم مع خصائص الموضوع، (العجرش، 2012) يقول بياجيه" الذكاء هو تمثيل بالدرجة التي يستوعب فيها كل بيانات الخبرة المعنية في إطاره الخاص ومعنى هذا أن العقل يتمثل أو يستوعب الخبرات الجديدة عن طريق التغيير فيها بحيث تلائم البيئة التي تم تكوينها وتسمى عملية الاستجابة للبيئة طبقا للبناء المعرفي للفرد عملية تمثيل أو استيعاب وكمثال" عندما يكتسب الطفل استراتيجية الرضاعة والرؤيا ومسك الأشياء" تكون بنيته المعرفية ممثلة في هذه الإستراتيجيات ومع تغير البنى المعرفية فإنه يمكن للطفل أن يتمثل المظاهر المختلفة لهذه البيئة.

وهكذا يمكن النظر إلى التمثيل على أنه عملية معرفية لوضع أحداث أو مثيرات جديدة في مخططات موجودة فعلا ولا يؤدي التمثيل نظريا إلى ارتقاء- تغير- المخططات ولكنه يؤثر فيها ويمكن للفرد أن يشبه المخطط بالبالون والتمثيل بعملية إضافة هواء أكثر إلى البالون، فالبالون يكبر- نمو التمثيل - لكنه لا يغير شكله - الارتقاء -، فالتمثيل جزء من عملية يتكيف بها الفرد معرفيا، وينظم بها بيئته، إن عملية التمثيل تسمح بنمو المخططات وهذا لا يعني تغير أو ارتقاء المخططات ومن الواضح أنه إذا كان التمثيل العملية المعرفية الوحيدة فلن يكون هناك نمو عقلي أو معرفي، حيث أن الطفل سوف يعتمد في تمثيل خبراته على الإطار المحدد لما هو ماثل في بيئته المعرفية ولذا نلجأ إلى العملية الثانية وهي المواءمة او الملاءمة فهناك خبرات جديدة لم يمر الفرد بتمثيل لها من قبل ومن ثم فإن الأبنية العقلية الحالية لابد أن تغير من نفسها لكي يمكن تقبل هذه الخبرات الجديدة، (العجرش، 2012).

وعليه فان التمثلات تبنى اجتماعيا ويتم تقاسمها اجتماعيا فهي طريقة تفكير وأسلوب لترجمة التجارب اليومية وهذا يعني ان التصورات الاجتماعية للتمثلات ليست فقط ما يدور في ذهن الفرد من أفكار حالية، بل هي جملة ما اكتسبه هذا الفرد من خبرات الماضي والأفكار المترسخة في الذهن، وهي تضم كل القيم والأفكار والمعتقدات الخاصة بالفرد والمرتبطة بمحيطه وتلعب التمثلات الاجتماعية دورا أساسيا في دينامية العلاقات والممارسات الاجتماعية وهذا من خلال عملية التوضيح (إعطاء معنى للحقيقة المحيطة بالفرد)، الادماج (دمج الأفكار والافعال الجديدة والاطار المألوف والموجود مسبقا)، والاتصال (ضمان المعنى العام المشترك) بين افراد المجتمع الواحد.

2-2-1- اما المواطنة: فهي من المفاهيم ذات الطبيعة الحركية والمرنة والمتعددة الأبعاد والمرتبطة بالقيم والمداخل الحضارية، وهو الأمر الذي يجعل من ضبطها والاتفاق على دلالة عالمية موحدة لها من الأمور الصعبة نظريا وعمليا وإن كان من الممكن التأسيس على القيم والمبادئ المشتركة في هذا المجال للوصول إلى تعريف لها.

لغويا: في كتاب لسان اللسان لصاحبه الامام جمال الدين محمد بن مكرم ، المتوفي سنة 711 والمعروف بابن منظور " المواطنة والمواطن مأخوذة في العربية من الوطن، المنزل الذي نقيم فيه وهو " موطن الانسان ومحله" ووطن يطن وطنا اقام به، وطن البلد اتخذه وطنا وتوطن البلد، اتخذه وطنا، وجمع الوطن اوطان ، منزل إقامة الانسان ولد فيه ام لم يولد، (منظور، 1993، صفحة 451) ففي اللغة العربية قديما لا يرتبط الوطن بالمشاعر بقدر ارتباطه بالمكان الذي يقيم فيه ولو بصفة مؤقتة (خاصة وان العرب قبائل بحكم البيئة)، و المواطنة كلمة دخلت إلى اللغة العربية في بدايات القرن العشرين، وقد أرجع اشتقاقها إلى عدة مصادر منها الفعل "واطن" (اسليم، 2009، صفحة 21) وكلمة "وطن"، ومحصلة الدلالة اللغوية للمواطنة في اللغة العربية تشير إلى التشارك في الوطن والعيش في مكان واحد، وهي دلالة صحيحة ولكنها غير كاملة مقارنة بما يحمله هذا المفهوم اليوم من حمولات قانونية وسياسية وعاطفية.

والوطن عند أهل اللغة هو المنزل الذي يقيم به الانسان، والفعل وطن يعني أقام بالمكان وأوطن بالمكان، اتخذه وطنا ومحلا يسكن به، ومثله استوطن والاستيطان يقصد به اعمار بقعة من الأرض سواء اكانت صغيرة ام كبيرة من قبل الانسان، (موسى، 2011، صفحة 33) فالمواطنة في السياق التاريخي العربي كانت تعني المكان الذي يقطن فيه الشخص لفترة معينة.

ما يمكن تميزه في التعريف اللغوي وجود ثلاثة مصطلحات مرتبطة، الوطن، المواطن والمواطنة ويمكن الدلالة عليها والتمييز بينها:(عبود، 2011، صفحة 65)

الوطن: منزل الإقامة، أوطن اقام، وواطن القوم عاش معهم، هو مكان إقامة الفرد ومنزل سكناه وإليه انتمائه سواء ولد فيه أم لم يولد.

المواطن: يشتق تعريف المواطن من تعريف الوطن بأنه الانسان الذي اتخذ له بلدا او موطنا سواء ولد فيه أم لم يولد يقيم فيه إقامة دائمة، ويلتزم بنظامه ويحافظ على أمنه واستقراره.

أما المواطنة: مستمدة من المشاركة والمفاعلة، أي انتماء وولاء لعقيدة وقيم ومبادئ واخلاق لتصبح سلوكا في حياة الفرد، المشاركة والارتباط بين الفرد ووطنه.

أما اصطلاحا: فرغم وجود عدة "تعريفات مرجعية" تنطلق منها غالبية محاولات تعريف مفهوم المواطنة ودراسته وتوظيفه، إلا أن التعريفات المعاصرة تقارب المفهوم من زوايا وأبعاد مختلفة، حيث يغلب على كل تعريف بعدا من تلك الأبعاد، الأمر الذي يصعب مهمة الاتفاق حول تعريف محدد.

ومن بين التعريفات التي تغطي غالبية أبعاد وتطورات المفهوم، وتراعي طبيعته الإجرائية نجد التعريف الذي اقترحه "محمد عثمان الخشت" معتبرا أن المواطنة في شكلها الأكثر اكتمالا هي: «الانتماء إلى الوطن... انتماء يتمتع المواطن فيه بالعضوية الكاملة والأهلية على نحو يتساوى فيه مع الذين يعيشون في الوطن نفسه مساواة كاملة في الحقوق والواجبات وأمام القانون، دون تمييز بينهم على أساس اللون أو العرق أو الدين أو الفكر أو الموقف المالي أو الانتماء السياسي ويحترم كل مواطن المواطن الآخر، كما يتسامح الجميع تجاه بعضهم البعض رغم التنوع والاختلاف بينهم»، (الخشت، 2007) هذا التعريف يعكس الجوانب المهمة في المفهوم المعاصر للمواطنة والمتمثلة في العضوية في جماعة سياسية (دولة)، المساواة والتمتع بالحقوق وأداء الواجبات، غياب ممارسات التمييز، مع الاحترام المتبادل بين المواطنين والاعتراف بالتنوع .

وعليه فتمثلات قيم المواطنة يقصد به التفاعل الإيجابي ما بين المواطن والمجتمع والدولة اثناء ممارسة منظومة القيم المتمثلة في حب الوطن، المساواة، العدل، النظام، الالتزام، التوازن والحرية، المشاركة، الانتماء والولاء، المسؤولية...، (عبود، 2011) هذه القيم التي تمثل القاسم المشترك بين مختلف المجتمعات وأغلب الثقافات والتي تمثل الجانب الإنساني مع إمكانية الإضافة أو الحذف من مجتمع لآخر، لتحقيق مصالح الجميع تحت مظلة المصلحة العليا للوطن، وكذلك طرق تمثل الافراد لمنظومة القيم لتحديد طبيعة المواطنة.

1-3- مفهوم الهجرة غير الشرعية:

كغيره من المفاهيم المركبة فان تحديد مفهوم الهجرة الغير شرعية (السرية) ينطلق من تحديد مفهوم الهجرة بصفة عامة:

1-3-1- فالهجرة لغة: هجر، يهجر، هجرا وهجرانا، فهو هاجر، والمفعول مهجور وهجير، هجر الشيء أو الشخص هجرا ، وهجرانا : تركه وأعرض عنه، هجر زوجته ابتعد عنها ولم يخالطها بدون طلاق، (المعاني، لكل رسم معنى، بلا تاريخ)، أي لفظ مشتق من هجر، يهجر هجرا وهجرانا ومعناها الرحيل عن المكان أو التخلي عن شيء ما أو الترك والابتعاد والرحيل والسفر. (تعريف ومعنى هجرة، بلا تاريخ)

اصطلاحا: هناك دلالات كثيرة لهذا المفهوم، حيث ان تحديده يختلف باختلاف المعايير التي تضعها كل دولة وتعرف في علم السكان (الديموغرافيا) بأنها " الانتقال فرديا او جماعيا من موقع الى اخر بحثا عن

وضع افضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو دينيا أو سياسيا" انتقال أو تحول لفرد أو جماعة من دولة اعتادوا الإقامة فيها إلى دولة أخرى لا يحملون جنسيتها لغرض الإقامة فيها و ترك الوطن إلى بلد غيره للإقامة فيه. (المعاني، لكل رسم معنى، بلا تاريخ).

وفي العصر الحديث تعد الهجرة من الحقوق الأولية للإنسان في حدود التشريعات وذلك وفقا لمبادئ القانون الدولي العام والخاص، وكذلك وفقا لقانون الدولة المحلي الذي يحدد القواعد التي تنظم هجرة مواطنيها الى الخارج او دخول الأجانب الى اقليمها، وقد نص الإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في عام 1948، المادة 13 منه على هذا الحق " يحق لكل فرد ان يغادر اية بلد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة اليه"، (الاعلان العالمي لحقوق الانسان، بلا تاريخ) وتعرف بأنها انتقال الافراد من مكان الى اخر بغرض الاستقرار في المكان الجديد.

1-3-2- اما الهجرة غير الشرعية (السرية): تعد من أبرز أنواع الهجرة وأهمها وفقا للمعيار القانوني، فحسب ما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة فإنها: " تعني عبور الحدود دون التقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروع الى الدول المستقبلة"، (لدمية، صفحة 66)، كذلك التسلل إلى إقليم دولة أجنبية أو الإقامة فيه خلسة وخلافا لما تقتضيه القوانين المتعلقة بالهجرة النافذة في ذلك الإقليم (المعاني، لكل رسم معنى، بلا تاريخ)أما منظمة الهجرة الدولية فأشارت الى المهاجر غير الشرعي بقولها انه المهاجر الذي لا تتوافر لديه الوثائق اللازمة والمنصوص عليها بموجب لوائح الهجرة من اجل الدخول ، والإقامة او العمل في بلد ما" وتشمل الافراد الذين ليس لهم وثائق قانونية للدخول الى دولة الاستقبال، ولكن استطاعوا الدخول سرا بحسب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر احدى الطرق برا، بحرا أو جوا، بحيث ان الشخص يتمكن من الدخول للبلد باستخدام الوسائل الاحتيالية والنصب والتزوير للمستندات التي بحوزته، بحيث ان التزوير يستهدف وثيقة السفر او الهوية.

1-4- مفهوم الرابطة الاجتماعية:

لغة: الرابطة من الفعل ربط، يشتق منه رباط بكسر الراء، ومعناه الشد والرابطة تعني العلاقة أو الوصلة بين شيئين، والرباط بكسر الراء هو الشيء الذي يربط به كالخيط او الحبل وعليه المصطلح الصحيح لغويا هو رابطة اجتماعية او رباط اجتماعي بكسر الراء، اما الرابط بفتح الراء فهو مصطلح تكنلوجي مثلا رابط الاتصال بمعنى يكون بين الأشياء وليس الأشخاص. (العربية م.، 2004، صفحة 323)

اصطلاحا: ان الرابطة الاجتماعية لم تستعمل كمصطلح الا في أواخر القرن العشرين، اذ اعتمد في وصفها على التركيز على العلاقات الاجتماعية والنظام والسلام الاجتماعي، وقد عرفت الرابطة

الاجتماعية في علم الاجتماع بانها:" مجموعة من العلاقات بين الافراد المنتمين الى فئة اجتماعية أو انها مجموعة من القواعد الاجتماعية بين الافراد أو الجماعات الاجتماعية "، " العلاقة التي تربط افراد المجتمع وتختلف طبيعتها من مجتمع لآخر حسب قيمهم ومحيطهم الحضاري". (مصلح، 2006، صفحة 261)

كما أشار ابن خلدون الى طبيعة الافراد المدنية، والتي تدفعهم للميل للعيش المشترك، ويحدث في البداية بطريقة تلقائية وبدون وعي او قصد، فظهرت بذلك ابسط أنواع واشكال الرباط الاجتماعي، التي تتميز بمجرد وجود الافراد متجاورين في مساحة معينة، دون ان يميزهم أي شيء سوى هذا القرب، ثم بدأت تظهر التجمعات والحشود واولى الروابط الاجتماعية في الاسرة متمثلة في الرابطة الطبيعية، ثم علاقات بين الاسر فسميت بالرابطة الاسرية، ثم بدأ التفاعل بين الافراد والشعور بوحدة التركيبة ووحدة المصالح والنشاط وسميت بالرابطة الاجتماعية. (لطفي، 1977، الصفحات 39-40)

2- تجليات العدالة الاجتماعية في المجتمع:

حظي مفهوم العدالة الاجتماعية خلال السنوات الأخيرة بقدر كبير من الأهمية على الصعيدين الأكاديمي والإعلامي، كما أستحوذ على حيز كبير من الجدل على مستوى الفكر، حتى أضحى من المفاهيم الشائعة الاستخدام سواء في الخطابات الاجتماعية أو السياسية أو تقارير المؤسسات والمنظمات الدولية والوطنية وتبعا لذلك، أصبح الحديث عن العدالة الاجتماعية، يكتسب أهمية متزايدة نظرا لحيوية الموضوع تحديدا باعتباره مطلبا شعبيا ودوليا في أن واحد في واقعنا المعاصر.

ولأن العدالة الاجتماعية مبدأ أساسي من مبادئ التعايش السلمي داخل المجتمعات، من حيث تحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق الشعوب الأصلين والمهاجرين، وإزالة الحواجز المرتبطة بنوع الجنس أو السن أو العرق أو الانتماء الاثني أو الديني أو الثقافي ...، يصبح حينها درجة تحقيق هذه المتطلبات مؤشرا على مستوى العدالة الاجتماعية في المجتمع.

فالعدالة الإجتماعية تتحقق بتوافر عنصرين من جهة ضرورة انطلاق جميع الأفراد في المجتمع من نفس الخط (مبدأ تكافؤ الفرص) ومن جهة أخرى ضرورة ممارسة الحياد من جانب الدولة، مع التركيز على مبدأ الثواب والعقاب ومبدأ الجدارة والاستحقاق، فالعدالة لا تتحقق في مجتمع تسوده الفوضى والفساد. (العيسوي، 2014، صفحة 95)

غير ان الاهتمام بمفهوم العدالة الاجتماعية يطغى عليه الطابع النظري الذي لا يتوافق في كثير من الأحيان مع الممارسات الميدانية في الواقع، فاذا كانت هناك اتفاقيات تسعى لترسيخ هذا المفهوم واكسابه الشرعية من خلال تحديد يوم 20 فبراير كيوم عالمي للعدالة الاجتماعية المحدد من طرف

هيئة الأمم المتحدة، بموجب القرار رقم62/10، من الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة2008، (الجمعية العامة للامم المتحدة، 2008) و أغلب الشرائع السماوية والقوانين الوضعية والمواثيق الدولية والمذاهب الفكرية تجمع على أهمية العدالة الاجتماعية، فان تجلياتها في الواقع تأخذ ابعادا مختلفة ترتبط بالبعد الزمكاني وتتخذ شكلا مطاطيا وتستند العدالة الاجتماعية على مبدأين اساسين حتى يتسنى لها تحقيق اقصى منافعها: (هاشم، 2005، الصفحات 102-103)

2-1- الإجراءات الاجتماعية التي تضبط بقوانين يمكن بيانها، بحيث يكون من الممكن مواجهة محاولة تحويل النظام الاجتماعي عمدا، وتتفق وجهة النظر هذه مع طرح رولز في مفهومه للعدالة الاجتماعية حيث ربطه بالحرية والذي تبرز أهميته عند محاولة تقرير كيفية حكم المجتمع وما ينبغي ان تكون عليه نظم الرعاية الاجتماعية، فحسبه المجتمع العادل لا يمكن ان يقيد حرية افراده باسم المساواة او بدعوى المنفعة، فالحرية هي حق من الحقوق الأساسية للإنسان التي لا تتم العدالة الاجتماعية في غيابها، فلا عدالة اجتماعية بالمعنى الشامل إذا حرم أفراد المجتمع من الحرية، حتى لو توفر لهم الخبز وبعض المزايا الاجتماعية ومن هذه الزاوية فإن مفهوم "المستبد العادل"، مفهوم مضلل ينطوي على الجمع بين المتناقضات.

2- 2- المبدأ الثاني يرتكز على تصورين رئيسيين للعدالة الاجتماعية، احدهما مرتبط بمدلول الاستحقاق والمكافأة، والأخر يركز على مدلولي الحاجة والمساواة ويتفق هذا مع طرح رولز الذي استخدم مصطلحي التمييز والاختلاف لتبرير المساواة في الفرص ولإقامة فكرة تسوية الظلم بتحقيق اكبر عائد لأقل ميزة، بمعنى ان الذي يحتاج اكثر يأخذ اكثر " كل حسب حاجته، هذا المبدأ يركز على المساواة النسبية في الحصول على الخدمات وحق الافراد في الاستفادة من مواردهم المحلية والعمل على ترسيخ قيم المسؤولية الاجتماعية التي تركز على الربط بين الحقوق والواجبات وتحديد المسؤوليات سواء الفردية المتمثلة في الزام الافراد بأداء واجباتهم اتجاه المجتمع، مقابل ما يتمتعون به من خدمات وامتيازات، ومسؤولية المجتمع اتجاه افراده بإشباع احتياجاتهم مقابل جهودهم ومشاركتهم في التنمية، وفي هذا الاطار تتحدد علاقة الفرد بالمجتمع وتبنى على أساس الاخذ والعطاء وتحمل المسؤوليات.

ان مبادئ العدالة الاجتماعية ترتكز على نوعين من الحقائق المادية والمعنوية، هذه الأخيرة التي تشمل كل الجوانب المعنوية الكامنة في شخصية الافراد، حيث تعمل على رد القيم المعنوية الى المكانة التي تستحقها بالتركيز على مفاهيم متعددة كالكرامة والحقوق ....الخ، فلا يعقل ان تهدر كرامة الفرد مقابل الحصول على حقه وفرصه في الحياة، والى جانب الحقائق المعنوية هناك حقائق مادية تهتم

بسد حاجة الافراد ودفع الظلم وتوفير لقمة العيش والملبس والمأوى والتقليص من الفوارق الطبقية والحرص على توزيع موارد المجتمع وخدماته على أسس من العدل والانصاف.

وفهم العدالة الاجتماعية في النظم الوضعية سواء في الفكر الرأسمالي أو الفكر الاشتراكي تستدعي ضرورة تسليط الضوء على اهم نظرتين تطرقتا لمحاولة تفسير التفاوت الاجتماعي، هما النظرية الوظيفية البنائية، والنظرية الصراعية فالنظرية الأولى تنحو منحى سكونيا محافظا في تبريرها للتفاوت الاجتماعي من خلال تمسكها بغائية التوازن في المجتمع، إذ تتصوره على أنه نسق من الأفعال المحددة المنظمة والذي يتألف من مجموعة من المتغيرات المترابطة بنائيا والمتساندة وظيفيا وترى أن للمجتمع طبيعة سامية ومتعالية تتجاوز كل مكوناته بما فيها إرادة الإنسان، بحيث تلزم الأشخاص بالانصياع لقواعد الضبط والتنظيم الاجتماعيين، لأن أي انحراف عنها يهدد أساسيات بناء المجتمع الذي تعد المحافظة عليه وصيانته وتدعيم مسيرته غاية في حد ذاتها، فالمجتمع نسق يحقق توازنه الدينامي دون تغيرات جوهرية، فحالما يتعرض النسق لضغط تمارسه قوى خارجية، تتأهب القوى الداخلية وتدفع بالنسق الى إعادة توازنه، (المعطي، 1981، الصفحات 164-166) ،أما النظرية الصراعية فتنحو منحى حتميا في نظرتها الثورية للواقع الظالم بوصفه قابلا للتغير بالضرورة نحو العدالة والمساواة، حيث ركزت على الصراع الطبقي ومظاهر العجز الوظيفي للتفاوت الاجتماعي ووجهت الأنظار الى مفهوم القوة بدل الموهبة كمصدر للثروة والى الايديولوجيا التي توظفها الحكومات لخدمة مصالح الطبقة السائدة، والى مفهوم الاغتراب الناتج عن سوء توزيع الثروة في المجتمع، إذ يميز " كارل ماركس" أربعة مظاهر متسلسلة للاغتراب، تبدأ باغتراب الإنسان عن نشاطه الانتاجي المملوك لقوى خارجية لا يسيطر عليها، مما يجعله مغتربا عن ذاته وبالتالي يصبح مغتربا عن قدراته والروابط الاجتماعية التي تميزه بوصفه إنسانا، ثم يصبح في النهاية مغتربا عن أقرانه وعن الناس عامة. (اسكندر، 1988، صفحة 184)

إن كلا النظريتين لهما ما يدعم وما يدحض طروحاتهما في واقع الحياة الاجتماعية، إذ كثيرا ما يتخلى الافراد عن إمكانية تغيير حياتهم ويفضلون التكامل الوظيفي المتوازن ويحدث العكس في أحيان أخرى عندما ينظر الى مفهوم العدالة الاجتماعية على أنها مشروع يستحق الصراع والتغيير فالجميع يطالب بالعدالة، لكن لم يختلف الافراد حول شيء أكثر من مسماها، فإذا كانت قيمة الأشياء لا تعرف إلا من خلال نقيضها، أفلا يصح القول، بناءا عليه بأن الشعور بالظلم مقدم على إدراك العدل وأن الذي يحرك الافراد ليس إدراكهم أن العالم يفتقر إلى العدل الكامل بل لرغبتهم في رفع ظلم سائد، فالذي يحدد طبيعة رد الفعل الجمعي نحو الظلم، هو العوامل النفسية الاجتماعية الكامنة خلف رد

الفعل وهي عوامل تنتج عن العلاقة الجدلية بين مفهوم العدالة الاجتماعية والخصائص الشخصية والموقفية المرافقة له وفهم طبيعة سوسيولوجية الرابطة الاجتماعية في لحظة تاريخية معينة.

ويجب الإشارة في هذا المقام ان تناول مفهوم العدالة الاجتماعية يرتبط بالخلفيات الثقافية والأيديولوجية للباحثين ومنطلقاتهم الفكرية وقد تناول المفكرون والباحثون المسلمون قضية العدالة الإجتماعية ويعتبر سيد قطب أبرز من تحدث عن العدالة الاجتماعية بمفهومها الإسلامي وقد حدد ثلاثة أسس لتطبيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الإسلامي من خلال التحرر الوجداني المطلق والمساواة الإنسانية الكاملة، ثم التكافل الإجتماعي الوثيق. (قطب، 1995)

كما يجب الإشارة الى أن الازمات المختلفة التي تمر بها المجتمعات وانتشارها بسبب العولمة، كان لها أثرها على مختلف الأصعدة، وانعكس بشكل واضح على النظام الرأسمالي وبدرجة الإحساس بالعدالة الاجتماعية، فالأزمة المالية والاقتصادية في 2008 مثلا وتدهور توزيع الدخل والثروة كان سببا في تراجع نصيب الأجور والدخل القومي وحدوث نقص في الاستهلاك، كما ساهم في تصاعد مطلب العدالة، خاصة وأن الفئات الهشة هي التي تضررت من أعباء هذه الازمة، (العيسوي، 2014، صفحة 86) وعليه يجب السعي للبحث عن الطرق التي تتحقق بها العدالة الاجتماعية في المجتمع.

3- طرق تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع:

تبعا للتباين والاختلاف الموجود بين المجتمعات في تحديد مفهوم العدالة الاجتماعية يبرز الاختلاف في سبل تحقيقها، فكون العدالة الاجتماعية ظاهرة ذات خصوصية زمكانية، مع ترجيح كفة الخاصية المكانية المرتبطة بثقافة وخصوصية المجتمعات، هذه الثقافة المكونة من عادات وقيم واعراف وتقاليد يصعب تغيرها بسهولة كالصعوبة المرتبطة بإزالة الفوارق والاختلافات، لكن هذا لا يمنع من الإشارة الى ان التغيرات المتسارعة وتطور وسائل التواصل والتكنولوجيا وعولمة الأفكار والثقافات أدى الى تغير نسبي في مفهوم العدالة الاجتماعية سواء على مستوى الافراد أو السياسات والحكومات، فهناك مداخل أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع منها: (هاشم، 2005، الصفحات 189-211)

- مدخل التخطيط الفعال: ان تطبيق سياسة الاقتصاد الحر والأزمات المتتالية اضعفت قدرة الحكومات على توفير الاحتياجات الأساسية مما أدى الى زيادة الفقر وضعف القدرة الشرائية ورغم الإصلاحات الاقتصادية لازالت معدلات النمو منخفضة مما أثر على الوضع العام وترتب عليه تغير في الوظائف والأدوار ومن ثم أصبح التخطيط للخدمات الاجتماعية ضرورة ملحة تفرضه زيادة عدد الفقراء والخلل في استثمار الموارد وتوزيع العائدات، مما يستدعي اللجوء والاعتماد على أسس ومعايير علمية ترتب الاحتياجات وفق أولويتها واسبقيتها في الاشباع سواء

كانت هذه الحاجات مرتبطة بالضروريات وتوفير السكن والخدمات الصحية والترفيهية والتعليمية وتدعيم العناصر الثقافية، وكذا ترتيب المناطق الحضرية وفق احتياجاتها وتحديد الخدمات والبرامج التي لها أولوية في التنفيذ، مع الحرص على المتابعة والتقييم لضمان استفادة مختلف الشرائح من الخدمات وتهيئة المناخ المناسب لجعل الفرد مستعد للقيام بما تطلبه مقتضيات تحقيق العدالة الاجتماعية.

- مدخل الاستحقاق: سواء الانتقائي او العمومي فالعدالة الاجتماعية في ظل عمومية الاستحقاق تقتضي تقدير الخدمات أولا ومن ثم تقدير الاحتياجات، حيث يتم حصر موارد المجتمع وخدماته وامكاناته في البداية ثم توزيعها على كافة الافراد دون تمييز، اما العدالة الاجتماعية في ظل الاستحقاق الانتقائي تعني تقدير الاحتياجات، ثم تدبير الموارد لإشباعها، وفق معايير صارمة للاستحقاق نظرا لقلة الحاجات (كل يأخذ وفق حاجاته).
- مدخل تقدير الخدمات الاجتماعية: تعتبر العدالة من أهم المعايير التي تستخدم في تقدير الخدمات الاجتماعية، فمن خلال هذا المعيار يمكن معرفة ما اذا كانت الخدمات أو المنافع موزعة بالعدالة بين السكان ام لا، ويوجد ثمة اتجاهان أساسيان عند التفكير في إدارة أو حل مشكلة توزيع الخدمات أو تشخيص للخدمات على الاحتياجات المتنافسة وفق معيار العدالة في الخدمات الاجتماعية وهما اتجاه توزيع الخدمات بصيغة إدارية على أساس من الأسس التالية " شكاوي الجماهير، تفضيل نوع معين من خدمات المساعدات، التفضيل الشخصي، أو الانحياز لنوع معين من الخدمات"، والاتجاه الثاني يتم توزيع الخدمات وتخصيصها من خلال بعض الأساليب العلمية وهذا يتضمن ترتيب الأولويات من الاحتياجات والمطالب في مجال الخدمات الاجتماعية.
- مدخل التكافل الاجتماعي: في مغزاه تنظيم العلاقة التكافلية بين الافراد، وخلق حس لتحمل المسؤوليات والقيام بالواجبات، وان التقصير يؤدي الى انهيار البناء الاجتماعي، ويوجب التكافل الاجتماعي المساواة في الحقوق والواجبات والحصول على الاستحقاقات بقدر الاحتياجات، كما يوجب التكافل سد حاجة المحتاجين ومن لا يستطيعون القيام بعمل والمعاقين وإتاحة فرص العمل للقادرين، والتكفل باليتامى، فالتكافل الاجتماعي في معناه العام تحقيق المطالب المعيشية للفئات المحرومة وفي معناه اللفظي يشير الى حرص الافراد في كفالة الجماعات، والمحافظة على مصالح الافراد ورفع الضرر، وتتحدد مسؤولية الدولة في تحقيق التكافل الاجتماعي في ثلاث مستويات، تأمين الموارد وتوزيع الخدمات على المستحقين والرقابة.

- مدخل التمويل العادل: استنادا الى عمل الجمعيات التي تنسق إدارة الموارد في المجتمع المحلي وتوفير الأموال اللازمة للمؤسسات لضمان الاستخدام بكفاءة وفي حدود الخطط والسياسات.

ان الحديث عن تحقيق العدالة الاجتماعية لا يفهم الا في سياق تمثل الافراد لقيم المواطنة في المجتمع والذي يستقى من تناول مفهوم الرباط الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية المعاصرة في طبيعتها وتركيبتها وانواعها واشكالها، فإشكالات الهوية والثقافات الفرعية ومختلف التمثلات التي ترتبط بها، واستراتيجيات الفعل الفردية والجماعية المنتجة لهذه الظواهر، تسلط الضوء على مدى قدرة المجتمع على الفعل والمقاومة ومختلف معالم المعيش ، والذي تم التنظير له ليس فقط من خلال مساءلة الواقع وملاحظته، بل وأيضا من خلال النفاذ الى شبكة التمثلات والتصورات التي تعطي للأشياء معانيها ودلالتها، وحتى تفهم اكثر طبيعة العلاقة بين المتغيرات المدروسة ، لا بد من تسليط الضوء على تمثل الأفراد لقيم المواطنة في المجتمع.

4- تمثل قيم المواطنة في الواقع المجتمعي:

احتلت قضية المواطنة مساحة كبيرة في الدراسات الاجتماعية و السياسية والتربوية، وتعددت أبعاد ها في علاقاتها الممتدة عبر قضايا تتمحور في علاقة الفرد بالمجتمع والدولة من خلال أطر قانونية منظمة للحقوق والواجبات ومبينة مواصفات المواطن وأبعاد المواطنة حسب المنابع الفكرية للدولة ومرجعيتها وتطرح محاولات تكريس وتجسيد مبدأ المواطنة مجموعة من القضايا والإشكاليات التي يعتبر الخوض في بعض تفاصيلها ضرورة لفهم أقرب لواقع المواطنة خاصة في المجتمع الجزائري منها: (مباركية، 2013)

أولا: الاستعمار الاستيطاني الذي له مخلفاته وتركاته الثقيلة على المواطنة أبرزها، فرض شكل الدولة القومية الحديثة وما ترتب عنه من تشويش لمسألة الانتماء والولاء والثقة والشرعية، كذلك إرساء علاقة الحاكم بالرعية، كما أورث قيما نفسية واجتماعية سلبية كالغرور والتكبر عن العمل البناء...، وخلق انقسامات جديدة على أساس لغوي وثقافي وأحيانا أخرى قديمة على أسس عرقي وطائفي ومذهبي، كما انعكس سلبا على مواطنة المهاجرين الجزائريين في فرنسا، وعلى قوانين المواطنة والجنسية الجزائرية.

ثانيا: النفط والاقتصاد الريعي فالمواطنة هي إحدى ضحايا الثروة النفطية والنهج الاقتصادي للجزائر بكل ممارساته ويبرز ذلك من خلال تكريس التميز بين المواطنين والمناطق الجهوية، تكريس المواطنة المادية والسلبية.

ثالثا: الإرهاب والمصالحة والمواطنة كان لمرحلتي الإرهاب والمصالحة أثر بالغ على مفهوم المواطنة، كما كان للمواطنة دور في تجاوز الأولى وتكريس الثانية؛ فالإرهاب كان نتيجة لظروف معينة مر بها المجتمع

وممارسات غير ديموقراطية، وكذا تغييب روح المواطنة وما تقتضيه من تسامح ووطنية وتغليب الصالح العام، كما أن المصالحة التي تعكس الحس الوطني وتؤدي إلى الاستقرار واستعادة الحقوق لم تخلو من تداعيات سلبية على مبدأ المساواة...

رابعا: الخدمة الوطنية (العسكرية) والمواطنة: تثير الخدمة الوطنية في الجزائر، من مقاربة المواطنة، بعض الإشكاليات المتعلقة "بالتمييز واللامساواة " ونقص الالتزام، حيث لا يتم التجنيد الكامل فيستفيد البعض دون الآخرين من الإعفاء الغير مستحق، كما أن الشباب في المقابل بات يتهرب من أدائها بطرق مختلفة.

خامسا: انتشار الفساد يعتبر في حد ذاته علامة على الواقع المتردي للمواطنة في المجتمع الجزائري، كما يمكن للفساد أن يؤثر سلبيا، وبشكل كبير على المواطنة، ويفسد عديد القيم التي تتأسس عليها، وذلك من خلال تقليله من هيبة الدولة والقانون، تقليص تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين، ومصادرة إرادة المواطن، وبالتالي تكريس المواطنة السلبية وثقافة الربح السريع وغيرها من المظاهر.

ومن الجوانب المهمة في المفهوم المعاصر للمواطنة تلك المتمثلة في العضوية في جماعة سياسية (دولة) والمساواة، التمتع بالحقوق وأداء الواجبات، غياب ممارسات التمييز، الاحترام المتبادل بين المواطنين، الاعتراف بالتنوع وحسن تسييره وهي الجوانب التي اكتسبها هذا المفهوم من حضارات وثقافات مختلفة عبر مراحل تطوره التاريخي، التي لخصتها بعض الكتابات على النحو التالي: (الحافظ، 2007، الصفحات 12-13)

- المواطنة المدنية: ثمرة القرن 18 وتتضمن الحقوق المدنية مثل: حرية التعبير والفكر والحريات الدينية وكذا لإقرار مبدأ المساواة أمام القانون.
- المواطنة السياسية: ثمرة القرن 19 كحقوق التصويت والترشح لتقلد المناصب العامة.
- المواطنة الاجتماعية: ثمرة القرن 20 تتضمن مجموعة حقوق اجتماعية اقتصادية.
- المواطنة الثقافية: ثمرة نهاية القرن العشرين.
- المواطنة البيئية: ثمرة نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين.

فالمواطنة أعمق من كونها علاقة قانونية مجردة، فهي مشحونة بحمولات عاطفية تتجسد في الشعور بالانتماء وحب الوطن والاستعداد للدفاع عنه والتضحية من أجله (الوطنية)، وهي ليست علاقة عمودية بين المواطن والدولة فقط، وإنما أيضا علاقة أفقية بين مواطني الدولة الواحدة، (العربية، 2009، صفحة 59) والتي ينبغي أن تتسم بالتعايش والتسامح والاحترام المتبادل، فتكريس المواطنة وتفعيلها يتطلب إيمان المجتمع ومؤسساته بجملة من القيم أبرزها المساواة والحرية والمشاركة والمسؤولية الاجتماعية.

والمواطنة تتضمن بعدا وظيفيا تترتب بموجبه حقوق والتزامات يؤديها كل طرف للآخر، تلك الحقوق والواجبات تؤكد عليها المواثيق الدولية، وتشير إليها وتضمنها دساتير الدول، وتكرسها قوانينها ولا تستقيم المواطنة إلا بالتلازم والتوازن بين تلك الحقوق والواجبات، ففي بدايات تشكل مفهوم المواطنة كان التمتع بحقوقها مرهون بواجب دفع الضريبية، وبقدر المساهمة الضريبية تتحدد الحقوق المترتبة، ولكن مع التطور التاريخي للمفهوم وبيئة تجسيده، أصبحت هناك قوائم طويلة للواجبات والحقوق المترتبة عن صفة المواطنة، كما أن قضية أسبقية وأولوية الحقوق على الواجبات أو العكس، وكذا طبيعة التوازن فيما بينها وكيفية تحقيقه تظل من القضايا الجدلية وغير المتفق عليها فمفهوم المواطنة يعتمد على العديد من الابعاد الاجتماعية والقانونية والسياسية والاقتصادية والإدارية والثقافية والبيئية...الخ.

ان تمثل الافراد لقيم المواطنة بمعنى تصورهم لمجموعة القيم التي تم اكتسابها في اطار التنشئة الاجتماعية يعكس صور الانتماء، وطرق التفاعل في المجتمع، فمنظومة القيم هي الوسيلة الوحيدة والملائمة لقيام الروابط بين الافراد، اذ تتأرجح الحياة بين القيم الإيجابية والسلبية، فقيم المواطنة بهذه الصورة لا تظهر الا بتوفر مقوماتها، بتمتع جميع المواطنين بحقوقهم مقابل قيامهم بواجباتهم، ومن ثم يتكون لدى المواطن إحساس وشعور داخلي بشرف الانتماء للوطن، وضرورة الحفاظ عليه وصيانته، والحرص على تحقيق الصالح العام والتصدي لكل تهديد سواء كان داخلي او خارجي.

اذن في سياق البحث عن إمكانية ان تكون العدالة الاجتماعية وتمثل الافراد لقيم المواطنة من الحركيات المسببة للهجرة غير الشرعية لابد من تسليط الضوء على الحركيات السببية للهجرة الغير شرعية.

5- الحركيات السببية للهجرة غير الشرعية:

بغض النظر عن الأشكال التي تتخذها الهجرة والتي تنطوي على مجموعة متنوعة من الأسباب والدوافع، فإنها لا تحدث من فراغ، بل تحددها وتدفع إليها سياقات اجتماعية وثقافية في الاعتبار الأول، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تلعب الخصائص السيكولوجية للأفراد دورا لا يستهان به لتفسير ميل بعض الأفراد دون غيرهم إلى القيام بعملية الهجرة رغم اشتراكهم مع غيرهم في نفس ظروف وخصائص وإمكانات الموقف أو السياق الاجتماعي، فالهجرة الغير شرعية في مجملها عبارة عن انتقال أو تحول من سياق أو موقف غير مرغوب فيه لا يحقق الإشباع النفسي والمادي والتكيف الاجتماعي والقدرة على إشباع الاحتياجات والرغبات، إلى سياق أو موقف آخر تتوافر فيه إمكانات

تحقيق كل هذه الأمور ولو بدرجة نسبية، ما يعكس التواجد بشكل غير نظامي في السياق الاجتماعي الجديد.

لقد تم تحديد مفهوم الوضع غير النظامي لأول مرة في عام 1975، من قبل منظمة العمل الدولية (للهجرة، 2004) وتم تبنيه على نطاق واسع خلال العقود اللاحقة، ويكون المهاجر في وضع غير نظامي اثناء رحلته وحال وصوله أثناء إقامته في بلد إذا كان ينتهك تعليمات أو اتفاقيات على صعيد التشريعات الوطنية أو الثنائية أو متعددة الأطراف أو الدولية ويجدر الإشارة الى ان منظمة العمل الدولية وعدد من المنظمات غير الحكومية ترفض استخدام مصطلح " غير قانوني" للإشارة الى المهاجرين غير الشرعيين على اعتبار أن المصطلح ينزع الصفة الإنسانية عن الافراد، سيما وأن المهاجر غير الشرعي حسبهم لا يرتكب سوى مخالفة إدارية وتذهب منظمة الهجرة الدولية الى تقييد استخدام مصطلح الهجرة غير الشرعية في حالات تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر.

ويمكن بناءا على ذلك القول أن هناك دوافع أو خصائص موقفية ترتبط بالسياق الاجتماعي، سواء الذي يعيش فيه الفرد أو الجماعة، أي الموطن الأصلي أو مكان الإقامة الدائم وهي ما تسمى بعوامل الطرد، فضلاعن عوامل الجذب المرتبطة بالمكان الذي يرغب المهاجر في الهجرة إلية.

لنفرض ان الهجرة من دولة الى أخرى أصبحت منتشرة بشكل يؤدي الى تلاشي معنى الهوية والانتماء الى الوطن، فتكون هناك حقا مجتمعات عابرة للقومية، حيث أن التمسك المفرط بالهوية الوطنية يخلق نوعا من الصراع والفوضى وأعمال الشغب، فيصبح مفهوم الهوية الوطنية حساسا له أبعاد ودلالات مختلفة، كما أن التفسير الاقتصادي لفهم حركية الهجرة لم يبقى العامل الوحيد المسيطر إذ أضحت ظاهرة اجتماعية، لا بد من التعامل معها كمسألة أخلاقية لها علاقة وطيدة بالمشاعر والقيم الإنسانية، مع ان ردود الأفعال إزاء التأثيرات الافتراضية للهجرة غير الشرعية يمكن ان تحرف سياسة التعامل مع هذه القضية في أي اتجاه.

إن افتراض العلاقة السببية بين الهجرة الغير شرعية والعدالة الاجتماعية والمواطنة يتجلى في مجالات متعددة يمكن حصر أهم ملامحها في انتقال مواطنة المهاجر من التهميش في بلده إلى التميز في بلد الوجهة، الجدل حول مصير المواطنة الأصلية لأحفاد المهاجرين، ازدواجية الجنسية وأثرها على الولاء والانتماء والمواطنة المتساوية، مواطنة الكفاءات المهاجرة، مواطنة المهاجرين غير الشرعيين.

فالمواطنة كسلوكيات ممارسة تواجه إشكالات خطيرة، بعضها قائم والبعض الآخر آخذ في التبلور كبروز الولاءات الجغرافية الضيقة (الجهوية والولائية)، غياب دور النخبة والكفاءات في المجتمع، روح اللامسؤولية لدى أجيال الشباب الصاعد، انتشار المخدرات وأشكال الفساد الأخرى، هذه الإشكالات تعد تحديا خاصة مع هامش الحرية الممنوح وعوامل الضبط المجتمعية، مما يصعب

معه تحقيق المواطنة الإيجابية، هذا المفهوم الذي لا يزال يكتنفه في حد ذاته الغموض فعلى غرار مختلف الخطابات والتصريحات الرسمية، أكد وزير الشؤون الدينية والأوقاف الجزائري الأسبق لدى افتتاحه لأشغال يوم دراسي بولاية عنابة في شهر أفريل 2012 حول موضوع: "المواطنة الإيجابية من خلال القرآن والسنة النبوية"، على جانب "الواجبات" في تعريفه للمواطنة الإيجابية، حيث عرفها على أنها «ثقافة وسلوك حضاري بناء مرهون بأداء الواجبات تجاه الوطن والمجتمع»، هذا التعريف ينتقص من مفهوم المواطنة الحقيقي ويحصره في اطار ضيق يخدم مصالح معينة، فالمواطنة ثقافة وممارسة والوطن لا يمكن أن يعمر إلا بالمواطن، وأن ضمان الحقوق لن يتسنى إلا بأداء الواجبات.

والحديث عن تمثل قيم المواطنة كمسبب للهجرة غير الشرعية تستدعي كذلك الحديث عن العدالة الاجتماعية والكيفية التي تصبح بها من المسببات لحركية الهجرة وفي هذا السياق يمكن الإشارة الى نظرية جون رولز عن العدالة والتي تبين ان الطاعة تجد أساسها في واجب الانصاف من قبل المشاركين (الحق في المكاسب الحاصلة يقابله واجب طاعة القوانين)، فواجب الطاعة متولد من حق المنفعة مرتبط بتبادل الحقوق والواجبات والسؤال الذي اثارته هذه النظرية عن اعفاء الافراد من الطاعة ما لم يحصلوا على الانتفاع، والنتيجة التي توصل اليها رولز وأدركها أن المواطنين غير ملزمين بإطاعة قوانين دولهم ما لم تحقق لهم هذه الأخيرة منافع، وهذا ما دفع برولز الى التخفيف من هذا الطرح في دراساته التالية.(رولز، العدالة كإنصاف اعادة صياغة، 2009، الصفحات 39-41)

وعلى الرغم من خطورة هذا الطرح الا أن غياب مفهوم حقيقي للعمل المدني، ونقص تمكين المواطنين والاحساس بالتهميش وفقدان القيمة والعزلة واليأس من احداث التغيير يعكس واقع المواطنة الذي ينعكس في فعل الهجرة الغير شرعية، الذي هو في حقيقته رد فعل يائس للأوضاع السائدة في المجتمع، وكثيرا ما تختلط المواقف الأخلاقية حول الهجرة مع مواقف ومسائل أخرى عن الفقر والقومية والعنصرية والمواطنة والعدالة الاجتماعية، حيث تتشكل المفاهيم عن الهجرة والمهاجرين ويصبح يقينا انه لا مجال لنقاش عقلاني حول سياسة التعامل مع الهجرة الا بعد فك الارتباط بين هذه المسائل المتشابكة، فمن بين وجهات النظر المختلفة يسلط الضوء على تلك التي ترى في التعامل مع الفقراء في المجتمعات المختلفة من باب الالتزام الأخلاقي الذي يفرض تقديم يد العون للفقراء بالسماح للبعض منهم بالانتقال الى بلدان غنية كإحدى طرق المساعدة وتحقيق جانب من العدالة الاجتماعية، هذا الطرح يتضمن خلطا بين مسألتين من الأفضل ان تبقى كل واحدة منفصلة عن الأخرى، من جهة إلتزام الأغنياء بمساعدة الفقراء ومن جهة أخرى حق حرية الانتقال بين البلدان، فالالتزام الأخلاقي بمساعدة الفقراء لا يبرر الزام الدول باستقبال المهاجرين، فقد تتضمن آلية المساعدة أشكالا أخرى ضمن مجالات متعددة.

وهناك خلط اخر أكثر خطورة يتعلق بالنفور من النزعة القومية، التي لا تتضمن بالضرورة تأييد فرض قيود متزمتة على الهجرة، فمن دون وجود إحساس بالقومية لن يكون ثمة أساس لفرض القيود، فإذا كان الافراد الذين يعيشون في إقليم معين لا يتشاركون في أي شكل من أشكال الانتماء لهوية وطنية مشتركة بشكل أكبر من تعاطفهم مع الأجانب، فسوف يكون من العبث التوصل الى اتفاق جماعي حول تحديد سبل دخول الأجانب، فحينها لن يكون " نحن" و " هم"، إذن فدون وجود نزعة قومية يصعب التفكير في أخلاقيات القيود التي تفرض على الهجرة. (كولبير، 2016، صفحة 23)

إن مناقشة فكرة التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية ترتبط بالتفسير النموذجي السائد للفجوة المذهلة في معدلات الدخل بما يعكس الاختلاف في توافر رأس المال الذي أصبح إمكانية انتقاله ممكنا على نطاق دولي، غير أنه لابد من تجاوز التفسير الاقتصادي فقط، فالخيارات الرديئة سواء السياسية والاجتماعية والأيديولوجية والموقع الجغرافي والمواقف السلبية اتجاه العمل وارث الاستعمار والافتقار الى فرص التعليم كل له دلالاته عند الحديث عن كيفية التعامل مع هذه الظاهرة.

فالإعلام المرئي في ظل العولمة ساهم في وجود جملة من التمثلات عن الفردوس في الضفة الأخرى، في المقابل تشكل تمثلات سلبية عن قيم المواطنة من خلال الضبابية المطبقة في تحقيق العدالة الاجتماعية، فأصبحت وسائل الاعلام كأدوات للهيمنة بتعبير بيار بورديو، تسوق لنموذج الحياة والنظام الاجتماعي الممتاز، مما يخلق الجاهزية للهجرة ولو عبر قوارب الموت، فالمتطلعون للهجرة غالبا ما يكونون غير قادرين على الانتقال بطريقة قانونية، مما يدفعهم لخرق الأنظمة مقابل وعد بحياة أفضل، ويمكن تلخيص ذلك من خلال العلاقة التي أوردها روبرت ميرتون " كلما قلت الفرص الممنوحة من المجتمع كلما زاد عدد الخارجين عن الأنماط السلوكية المحددة، أي كثر عدد الخارجين عن القانون". (طالب، 1997، صفحة 102).

الى جانب وسائل الاعلام تعمل التنشئة الاجتماعية من خلال مؤسساتها المختلفة على تنميط السلوكات وتوجيه عملية تمثل الافراد لمختلف القيم في إطار الرابطة الاجتماعية بمختلف مصادرها المتمثلة في الانتماء القرابي والذي أساسه عرقي والتبعية الدينية والتي أساسها عقائدي والأيديولوجية السياسية والتي أساسها نضالي والانتماءات المهنية بأساسها المصلحي، فالمخرجات المنتظرة أو الأهداف المتوقعة من الرابط الاجتماعي في تصور العديد من الباحثين تخدم المجتمع وتحقق أهدافه والتي تتجلى في استمرارية المجتمع والتضامن والتساند القائم بين الافراد، خاصة في الفترات الحرجة، التجانس الاجتماعي والحماية وضمان الخصوصية من خلال توفير الحماية والمحافظة على الخصوصية وبروز الهوية في المجتمع. (محمد، 2018، صفحة 29)

فالرابط الاجتماعي يتشكل من مجموع محددات أساسية تتمثل في وجود علاقات قوية بين فردين أو مجموعتين، مع وجود إجراءات وقيم ومعايير وقواعد مشتركة واحتكاك مباشر لفترة تقصر أو تطول تتم من خلالها عملية اندماج وتنشئة، تشكل هوية الافراد والجماعات، حيث تتم العمليات السابقة ضمن مجتمع أوسع له ثقافته وقيمه. (محمد، 2018، صفحة 28)

إذن الحديث هنا يقود الى فهم أولويات الرباط الاجتماعي، وطبيعة العلاقات في المجتمع من حيث ترتيب وتصنيف الهياكل المعيارية، لمساعدة الفاعل الاجتماعي على التموقع داخل النسيج الاجتماعي وتحديد موقعه من الأنساق الاجتماعية بإعطاء معنى لأفعاله، فما يميز الحياة الاجتماعية اليوم هي ثلاثة عوامل تتمثل في المقدس، السياسي والتفاوض او التوافق، (رشيد، 2009، صفحة 48)مما يؤدي الى وجود تمايزات وتفردات وخصوصيات تظهر على شكل تناقضات ومفارقات للأشكال الاجتماعية، خاصة مع ظهور العلاقات الافتراضية، تستدعي ضرورة التموضع لتحقيق الاندماج او اعلان الانسحاب والبحث عن البديل.

والحديث عن المجتمع الجزائري يستدعي تسليط الضوء على التغيرات التي تطرأ على التركيبة الاسرية في الجزائر وهذا لا يعني احداث قطيعة مع الاسرة الكبيرة الممتدة والقيم التي تأسس لها، فنمط العلاقات داخل الاسرة الجزائرية يأخذ شكل رباط وعلاقات تتعايش فيه العناصر الثقافية من الماضي مع عناصر من الحاضر، فالأفراد داخل الاسرة مهما كان نوعها يعملون على تسطير استراتيجيات عند بناء علاقاتهم مع الغير على أساس معادلة تتمثل في الاحتفاظ بالطرق التقليدية في السلوك مع تبني واستنباط طرق حديثة، هذا الاستحداث للقيم والمعايير تتم عن طريق التنشئة الاجتماعية التي تمثل عملية تلقين وتعلم واحداث تغيرات وتحولات في البنى الشخصية وسلوكيات الافراد من خلال اتصال الفرد ببيئته وتشكيل تصوراته وتمثلاته، ففي نفس المجتمع بالإمكان ان يتواجد ويتعايش افراد ومجموعات متمايزة وذلك وفقا لطرق تنشئتهم خاصة وان هذه الاسر تتواجد في مجتمعات وعوالم ذائبة في عولمة متصاعدة.

فما يميز عملية التنشئة في المجتمع الجزائري المعاصر ان عملية التعلم لم تعد تقتصر على التلقين فحسب، بل أصبحت عملية اكتساب في اطار شبكة علائقية متنوعة تتجسد فيها التفاعلات المباشرة او الافتراضية، وفي هذا الصدد يطرح حمدوش رشيد في كتابه مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة امتدادية ام قطيعة فكرة تنشئة الافراد لأنفسهم وبالتالي فان عملية التنشئة تتجسد اكثر خارج المؤسسات المعهودة لها مما يعطي ويخول مكانة اكثر أهمية في العملية للفاعليين الاجتماعيين انفسهم، مما يؤدي الى القول ان مسارات التنشئة الاجتماعية ما هي الا الإنتاج المعقد للتفاعل الذي يتم بين الفاعل كفرد وبين البنية الاجتماعية. (رشيد، 2009، صفحة 285)

خاتمة:

من كل ما سبق يمكن القول ان تحقيق العدالة الاجتماعية من بين أهم الأهداف التي ينشدها المجتمع، غير ان مفهوم الافراد للعدالة متفاوت، يضيق ويتسع، حيث يشمل أشياء ويغفل أشياء حسب توجهاتهم، فالعدالة الاجتماعية لا تعني توفير السكن والمواصلات والتعليم وبقية الخدمات لجميع المواطنين، بأسعار في متناول الجميع، لان ذلك يرتبط بمستوى الرفاهية الذي توفره الدولة لمواطنيها، ولا تعني توفير العمل للجميع فالأمر يرتبط بمستوى الاقتصاد ونوعه ومدى قدرته على ادماج الافراد، ولا تعني العدالة الاجتماعية الاخذ من الغني وإعطاء الفقير، فهذا الامر اقرب للتضامن الاجتماعي، الذي تضطلع به مؤسسات المجتمع المدني والديني من جمعيات وغيرها.

إن ما تعنيه العدالة الاجتماعية يندرج ضمن محورين أولهما ضمان تكافؤ الفرص للجميع، من خلال الحرص على عدم توارث الفقر والجهل والتهميش، أي ضمان حصول كل مواطن على فرصة متكافئة للتعليم والنمو والعلاج وغيرها دون الوقوع في فخ تكافؤ الفرص الشكلي فقط، الامر الثاني مكافحة الدولة ميل السوق لخدمة افراد او مجموعات بعينها واعطائها ميزات لا تتوفر للآخرين ولظلم افراد او مجموعات بعينها وتحميلها أعباء لا تفرض على الاخرين، بمكافحة توريث الظلم الاجتماعي، فللعدالة الاجتماعية اركان واسس وقواعد لا تقوم الا بها، متمثلة في المساواة وتكافؤ الفرص من خلال عدم التمييز وتمكين الافراد من الاستفادة من هذه الفرص، بالإضافة الى التوزيع العادل للثروات واحترام حقوق الانسان والحق في الضمان الاجتماعي، (المفرجي، 2017) مما يؤدي الى الإحساس بالانتماء ينعكس على فعل المواطنة، وغياب العدالة الاجتماعية يؤدي الى عدم تلبية حاجات الافراد مما يدفع بعض الافراد الى التفكير في الانتقال الى مجتمع اخر قد يوفر هذه الحاجات فيدفع الى ظهور مشكلة الهجرة غير الشرعية.

ان غياب استراتيجية مدروسة لمواجهة ظاهرة الهجرة الغير شرعية، أدى الى تفاقمها، ذلك ان الدول المستقبلة والمصدرة تتعامل معها على أساس انها مشكلة يجب مواجهتها باليات أمنية متجاهلة الظروف والعوامل الكامنة التي تعد من الحركيات الحقيقية المسببة للظاهرة، فمواجهة مشكلة الهجرة الغير شرعية تستدعي تسطير استراتيجية بعيدة المدى تتطلب تسليط الضوء على العوامل المسببة لهذه الحركية من خلال التركيز على الإصلاحات في المجتمع، هذه الإصلاحات التي يجب ان توجه لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع والاهتمام بالكيفية التي يتمثل بها الافراد واقعهم الاجتماعي والتي تدعم قيم المواطنة في المجتمع وتكون مرآته العاكسة.

وفي الختام يمكن القول ان مفهومي العدالة الاجتماعية وقيم المواطنة التي يتمثلها الافراد قد تصبح من الحركيات السببية للهجرة الغير شرعية، في غياب دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية

التوعوي، والذي يعمل على ترسيخ قيم المواطنة، وكذا الدور السلبي لوسائل الاعلام والتواصل، وتفكك الروابط الاجتماعية ببروز الفردانية، والعلاقات الافتراضية مما يؤدي الى العجز في خلق الإحساس العام بالانتماء والوطنية، ويساهم في تمزق روابط المجتمع وتراكم المشاكل والذي يتجلى في الاغتراب وضعف الانتماء والاحساس بالتهميش، والتراجع التدريجي لمنسوب الإنتاجية وتقلص العمر الافتراضي للمنتجات وفقدان العملة لقيمتها وغيرها من المشاكل التي يتبعها بعد ذلك فعل التخلي، ويبرز بعدة اشكال كالعزلة والابتعاد عن الممارسات الديموقراطية والهجرة خاصة السرية كشكل تعبيري عن وضع متأزم في المجتمع وبحث عن تحقيق المواطنة في مجتمع اخر قد يوفر عدالة اجتماعية مفقودة.

وعليه لا بد من تسليط الضوء على طبيعة الرباط الاجتماعي في المجتمع الجزائري والسعي لترسيخ منظومة قيمية تستمد من تعاليم الدين الإسلامي فالمسألة أخلاقية بالدرجة الأولى والسعي للقيام بإصلاحات تحقق العدالة الاجتماعية التي هي مطلب للجميع حيث يتمثلها الافراد من خلال منظومة القيم تنعكس في شكل المواطنة وخلق إحساس بالهوية وقد بين الحراك الاجتماعي في الجزائر سعي الافراد للتغيير وتجسيد العدالة الاجتماعية وقد لوحظ انخفاض في نسب المهاجرين الغير شرعيين وان كان الامر يحتاج الى دراسات علمية دقيقة، لكن هذا لا يمنع من القول أن الإحساس بالعدل يولد الإحساس بالانتماء والمواطنة فيقلل من فعل الهجرة الغير شرعية.

المراجع:

1. ابراهيم العيسوي. (2014). العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية. بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.
2. ابن منظور. (1993). لسان اللسان- تهذيب لسان العرب-. بيروت: دار الكتب العلمية.
3. احمد زكي بدوي. (1987). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. لبنان: مكتبة لبنان.

اكاديمية علم النفس. (18 03, 2019). تم الاسترداد من تعريف التمثل: www.acofps.com

1. الاعلان العالمي لحقوق الانسان. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من http://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights
2. الاعلان العالمي لحقوق الانسان. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من /http://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights
3. الجمعية العامة للامم المتحدة. (2008). تم الاسترداد من اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية: http://www.un.org/ar/events/socialjusticeday
4. المعاني، لكل رسم معنى. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من معجم المعاني الجامع: www.almaany.com
5. المكتب الاقليمي للدول العربية. (2009). تحديات امن الانسان في البلدان العربية. تقرير التنمية الانسانية العربية.
6. المنظمة الدولية للهجرة. (2004). معجم قانون الهجرة الدولي. سلسلة القانون الدولي للهجرة.
7. بول كولبير. (2016). الهجرة، كيف تأثر في عالمنا؟ الكويت: عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب.
8. تعريف ومعنى هجرة. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من معجم المعاني الجامع: www.almaany.com
9. تعريف ومعنى هجرة. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من معجم المعاني الجامع: www.almaany.com
10. جون رولز. (2009). العدالة كانصاف اعادة صياغة. لبنان: المنظمة العربية للترجمة.
11. جون رولز. (2009). العدالة كإنصاف اعادة صياغة. لبنان: المنظمة العربية للترجمة.
12. حسن طالب. (1997). المدينة والجريمة، الاحياء الفوضوية في النسيج العمراني الحضري والجريمة. بيروت: دار الفنون.

13. حسين حسن موسى. (2011). مناهج البحث في المواطنة وقيم المجتمع. القاهرة: دار الكتاب الحديث.
14. حمدوش رشيد. (2009). مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة امتدادية ام قطيعة. الجزائر: دار هومه.
15. حيدر حاتم فالح العجرش. (29 04, 2012). نظرية بياجيه في النمو المعرفي. تم الاسترداد من جامعة بابل: &http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture_view.aspx?fid=11 lcid=29720&depid=5
16. خواجة عبد العزيز بن محمد. (2018). سوسيولوجية الرابط الاجتماعي بناءات مفاهيمية ومسارات نظرية. المانيا: النشر والتوزيع الاليكتروني، نور للنشر.
17. سعيد الحافظ. (2007). المواطنة، حقوق وواجبات. مصر: مركز ماعت للدراسات القانونية والدستورية.
18. سيد قطب. (1995). العدالة الاجتماعية في الاسلام. القاهرة: دار الشروق.
19. صلاح احمد هاشم. (2005). العدالة والمجتمع المدني حالة مصر. مصر، مصر.
20. عبد الباسط عبد المعطي. (1981). اتجاهات نظرية في علم الاجتماع. الكويت: سلسلة عالم المعرفة.
21. عبد الحميد لطفي. (1977). علم الاجتماع. بيروت ، لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
22. عبد الله بن سعيد بن محمد ال عبود. (2011). قيم المواطنة لدى الشباب واسهامها في تعزيز الامن الوقائي. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية.
23. عدنان ابو مصلح. (2006). معجم علم الاجتماع. الاردن: دار اسامة المشرق الثقافي.
24. فاروق اسليم. (2009). المواطنة العربية واشكالات الاسئلة. مجلة الفكر السياسي، 21.
25. فريحة لدمية. (بلا تاريخ). الهجرة غير الشرعية دراسة في الحركيات السببية المنتجة للظاهرة. مجلة الاجتهاد القضائي، صفحة 66.
26. مجمع اللغة العربية. (2004). المعجم الوسيط. مصر: مكتبة الشروق الدولية.
27. محمد عبد الله محمد المفرجي. (2017). العدالة الاجتماعية للمرأة وامنها الانساني، دراسة تحليلية سوسيولوجية. مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، 23.

28. محمد عثمان الخشت. (2007). تطور المواطنة في الفكر السياسي الغربي. مجلة التسامح.
29. منير مباركية. (2013). تم الاسترداد من مفهوم المواطنة في الدول الديموقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر: http://arabsfordemocracy.org/library-of-democracy/books-reviews/item/
30. موسوعة الاخلاق. (12 03, 2019). تم الاسترداد من https://dorar.net/akhlaq/search?q.
31. نبيل رمزي اسكندر. (1988). الاغتراب وأزمة الانسان المعاصر. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.